

لوائح الجلسة العامة الخارقة للعادة
المعقدة في 28 نوفمبر 2025

اللائحة الأولى : قرار ترفيع رأس المال بإصدار شهادات استثمار وشهادات حق اقتراح

بعد ان عاينت الجلسة العامة الخارقة للعادة أن كامل راس المال البالغ حاليا مائة وثمانية وعشرون مليون دينار (128.000.000 د.ت) محرر بالكامل وعلى ضوء تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات تقرر الزيادة في راس المال بمبلغ اثنين وعشرين مليون دينار (22.000.000 د.ت) للترفيع فيه من مبلغ مائة وثمانية وعشرون مليون دينار إلى مائة وخمسون مليون دينار وذلك بإصدار اثنين وعشرين مليون شهادة استثمار بقيمة اسمية قدرها دينار واحد لكل شهادة استثمار.

يتم إصدار شهادات الاستثمار بسعر الواحدة قدره ثلاثة دنانير و خمسمائة مليون (3.500 د.ت) أي بعلاوة إصدار بمبلغ دينارين اثنين و خمسمائة مليون (2.500 د.ت) لكل شهادة استثمار.

يتم تحرير شهادات الاستثمار بالكامل عند الإكتتاب.

يتم تحرير شهادات الاستثمار عن طريق دفعات نقدية.

يتم إنشاء شهادات الاستثمار بانتفاع بداية من غرة جانفي 2026 أيًا كان تاريخ تحقيق الزيادة في رأس المال.

يتم إنشاء شهادات حق اقتراح بنفس النسبة مع شهادات الاستثمار أي اثنين وعشرين مليون (22.000.000) شهادة حق اقتراح.

متلما يقتضيه القانون فإن شهادات الاستثمار هي أوراق مالية قابلة للتداول بنفس شروط تداول الأسهم العادية.

تمثل شهادات الاستثمار الحقوق المالية المتعلقة بالأسهم وتعطي الحق:

- الحصة في المرابيح التي تقرر الجلسة العامة توزيعها،
- حق الأولوية في الإكتتاب عند الزيادة نقداً في رأس المال وكذلك عند إصدار رقاع قابلة للتحويل إلى أسهم، وهذا الحق قابل للتداول بنفس شروط تداول شهادات الاستثمار،
- حق اسناد أسهم مجانية في صورة الزيادة في رأس المال بإدماج الاحتياطيات أو علاوات أو مرابيح،
- الحق في استرجاع المساهمة أثناء مدة الشركة أو بعد الحل والتصفية،
- الحق في فاضل التصفية.

في حالة الترفيع في رأس المال نقدا يقع إصدار شهادات استثمار وشهادات حق اقتراح جديدة بعد يسمح بالإبقاء على نفس نسبة الأسهم العادية وشهادات حق الاقتراح قبل عملية الترفيع مع اعتبار أن عملية الترفيع في رأس المال ستتجز كلية. ويتمتع مالكو شهادات الاستثمار في حدود نسبة السنادات التي يملكونها، بحق أفضلية الإكتتاب في الشهادات الجديدة ويمكن لهم التنازل عن هذا الحق خلال جلسة خاصة تدعى وتنعقد حسب قواعد الجلسة العامة الخارقة للعادة. ويوزع مجلس الإدارة أو هيئة الإدارة الجماعية شهادات الاستثمار غير المكتتبة ويقع تقييم إنجاز عملية الترفيع في رأس المال بالنظر لقسط الأسهم المكتتبة.

يجب إحداث شهادات جديدة وإسنادها مجانا لمالكي الشهادات القديمة، وذلك في حالة توزيع أسهم مجانية في حدود عدد الأسهم الجديدة المسندة لمالكي الأسهم القديمة، ما لم يحصل تنازل لفائدة مجموع المالكين أو لفائدة البعض منهم.

يتمتع حاملو شهادات الاستثمار بحق أولوية في صورة التخفيض في رأس المال وكذلك في صورة عرض الشركة الشراء.

يتمتع حاملو شهادات الاستثمار بحق الحصول على الوثائق بنفس الشروط التي يتمتع بها حاملو الأسهم العاديّة ويجوز لهم طلب تعيين خبير تصرف.

يجتمع حاملو شهادات الاستثمار في جلسة خاصة.

تتظر الجلسة الخاصة في حذف حق الأولوية في الاكتتاب في صورة الزيادة في رأس المال نقداً أو في صورة إصدار رقاع قابلة للتحويل إلى أسهم. كما تنظر أيضاً في مشاريع الاندماج.

لا يؤدي رفض الجلسة الخاصة التصويت لفائدة مشروع الاندماج إلى منع العملية التي تتم إلى آخرها. ويتم استبدال السندات التي تصدرها الشركة المدمجة بسندات الشركة المستوعبة.

تدعى الجلسة الخاصة وتنعقد وفق أحكام المنظمة للجلسة العامة الخارقة للعادة للمساهمين.
يتم إنشاء سندات حق اقتراض بنفس نسبة شهادات الاستثمار.

توزع سندات حق الاقتراض المنجّرة عن الترفيع في رأس المال بين حاملي الأسهم سواء اكتتبوا أم لا بشهادات استثمار وذلك بما يساوي حقوقهم إلا في صورة تنازلهم لفائدة بعض المالكين أو لفائدة واحد منهم.

يجب أن تكون شهادة حق الاقتراض إسمية. ولا يمكن تحويل ملكيتها إلا في حالة الميراث أو الهبة أو في حالة اندماج الشركة أو تقسيمها أو عندما تكون مرفقة بشهادة الاستثمار.

في حالة إحالة شهادة استثمار لمالك شهادة حق اقتراض تسترجع تركيبة السهم بصفة كاملة.

في غير صورة الإحالة مثلاً سبق التصيص عليه، لا ينجر عن المسك في الآن نفسه لشهادة استثمار ولشهادة حق اقتراض استرجاع تركيبة السهم بصفة كاملة غير أنه يجوز للمساك أن يصرح للشركة بقراره باسترداد تركيبة السهم.

وفي صورة ما استرجاع السهم تركيبته يجب على المالك أن يقوم بالتصريح المستوجب للشركة ولبورصة الأوراق المالية بتونس ولهيئة السوق المالية.

تمثل شهادة حق الاقتراض الحقوق غير المالية المتعلقة بالسهم. تعطي الحق في الولوج للجلسات العامة والمشاركة في النقاش والتصويت في جميع نقاط جدول الأعمال بما في ذلك تلك المتعلقة بتوزيع المرابح. القواعد التي تستثنى حق الاقتراض وتنظمها المنطبق على الأسهم تتطابق بالمثل على شهادات حق الإقراض.

تعطي كل شهادة حق اقتراض الحق في صوت واحد.

- تم التصويت على هذه اللائحة بجماع المساهمين الحاضرين أو الممثّلين.

اللائحة الثانية : حذف حق الأولوية في الإكتتاب

تصادق الجلسة العامة الخارقة للعادة على تقرير مجلس الإدارة والتقرير الخاص لمراقب الحسابات وتقرر حذف حق المساهمين في الأولوية في الاكتتاب وتخصص الاكتتاب في جميع شهادات الاستثمار، وعدها اثنين وعشرين مليون ، لفائدة البنك العربي مقره في عمان الأردن.

نتائج التصويت:

- تم التصويت على هذه اللائحة بجماع المساهمين الحاضرين أو الممثّلين.

اللائحة الثالثة : امتياز خاص

بشرط تعليقي تحقيق الزيادة في رأس المال، تقرر الجلسة العامة الخارقة للعادة على ضوء تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب المساهمات المؤرخ بتاريخ 6 نوفمبر 2025 و المعين بموجب إذن على العريضة من رئيس المحكمة الابتدائية بتونس منح البنك العربي بوصفه مكتبا لاثنين وعشرين مليون شهادة استثمار طبق اللائحتين أعلاه امتيازا خاصا يتمثل في حق أولوية لشراء الشركة اثنين وعشرين مليون شهادة استثمار في صورة صدور قرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة وفقا لأحكام الفصل 88 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية وفي صورة قرار تخفيض في رأس المال باسترجاع المساهمات.

نتائج التصويت:

- تم التصويت على هذه اللائحة ياجماع المساهمين الحاضرين أو الممثليين. ماعدى ممثل البنك العربي الذي لم يشارك في التصويت على هذا الفصل.

اللائحة الرابعة : تحويل العقد التأسيسي تبعا لذلك

تبعا للوائح السابقة وبشرط تحقيق الزيادة في رأس المال، تقرر الجلسة العامة الخارقة للعادة تنقيح الفصل 7 من العقد التأسيسي وإضافة الفصل 17 مكرر للعقد التأسيسي كما يلي :

الفصل 7 (جديد): رأس المال

حدد رأس المال بمبلغ مائة و خمسون مليون دينار (150.000.000 د.ت).

يقسم رأس المال إلى مائة مليون دينار (100.000.000 د.ت) سهم عادي و خمسون مليون شهادة استثمار بقيمة اسمية قدرها دينار واحد لكل ورقة مالية.

الفصل 17 (مكرر) شهادات استثمار وشهادات حق اقتراح

يمكن للجلسة العامة الخارقة للعادة على ضوء تقرير من مجلس الإدارة وتقرير من مراقب الحسابات ان تقرر تجزئة الأسهم إلى سندين مختلفين:

- شهادة استثمار ،
- شهادة حق اقتراح.

يمكن إحداث شهادات الاستثمار إما نتيجة تجزئة أسهم موجودة أو عند الترفيع في رأس المال مهما كانت طريقة الترفيع المعتمدة.

لا يمكن أن تمثل شهادات الاستثمار أكثر من ثلث رأس مال الشركة. كما يمكن إحداث شهادات الاستثمار وأسهم ذات الأولوية في الأرباح على ألا يتجاوز مجموع الصنفين تسعة وأربعين بالمائة من رأس مال الشركة.

يعرض إحداث شهادات الاستثمار وشهادات حق الاقتراح على جميع مالكي الأسهم في آن واحد وبنسبة تعادل حصتهم في رأس المال وذلك في حالة تجزئة الأسهم الموجودة.

ويوزع ما تبقى من إمكانيات إحداث الشهادات غير المنوحة في نهاية أجل تحده الجلسة العامة الخارقة للعادة بين مالكي الأسهم الذين طلبو الانتفاع بهذا التوزيع الإضافي بنسبة تعادل حصتهم في رأس المال وفي حدود مطالبهم.

ويتولى مجلس الإدارة أو هيئة الإدارة الجماعية إثر ذلك توزيع الكمية الباقية المحتملة.

يتم إنشاء سندات حق اقراع بنفس نسبة شهادات الاستثمار.

مثلاً يقتضيه القانون فإن شهادات الاستثمار هي أوراق مالية قابلة للتداول بنفس شروط تداول الأسهم العادية.

تمثل شهادات الاستثمار الحقوق المالية المتعلقة بالأسهم وتعطي الحق:

- الحصة في المرابيح التي تقرر الجلسة العامة توزيعها،
- حق الأولوية في الاكتتاب عند الزيادة نقداً في رأس المال وكذلك عند إصدار رقاع قابلة للتحويل إلى أسهم، وهذا الحق قابل للتداول بنفس شروط تداول شهادات الاستثمار،
- حق اسناد أسهم مجانية في صورة الزيادة في رأس المال بإدماج الاحتياطيات أو علاوات أو مرابيح،
- الحق في استرجاع المساهمة أثناء الشركة أو بعد الحل والتصفية،
- الحق في فاضل التصفية.

في حالة الترفيع في رأس المال نقداً يقع إصدار شهادات استثمار وشهادات حق اقراع جديدة بعدد يسمح بالإبقاء على نفس نسبة الأسهم العادية وشهادات حق الاقراع قبل عملية الترفيع مع اعتبار أن عملية الترفيع في رأس المال ستتجزء كلها. ويتمنى مالكو شهادات الاستثمار في حدود نسبة السندات التي يملكونها، بحق أفضلية الاكتتاب في الشهادات الجديدة ويمكن لهم التنازل عن هذا الحق خلال جلسة خاصة تدعى وتنعقد حسب قواعد الجلسة العامة الخارقة للعادة. ويوزع مجلس الإدارة أو هيئة الإدارة الجماعية شهادات الاستثمار غير المكتتبة ويقع تقييم إنجاز عملية الترفيع في رأس المال بالنظر لقسط الأسهم المكتتبة. وتمنح شهادات حق الاقراع المحدثة مع شهادات الاستثمار الجديدة لمالكي شهادات حق الاقراع القديمة في حدود نسبة حقوقهم، بإستثناء حالة تنازلهم لفائدة مجموع المالكين أو لفائدة البعض منهم. يقدر تحقيق عملية الترفيع في رأس المال بنسبة الأسهم المكتتبة.

يجب إحداث شهادات جديدة وإسنادها مجاناً لمالكي الشهادات القديمة وذلك في حالة توزيع أسهم مجانية في حدود عدد الأسهم الجديدة المسندة لمالكي الأسهم القديمة، ما لم يحصل تنازل لفائدة مجموع المالكين أو لفائدة البعض منهم.

يتمكن حاملو شهادات الاستثمار بحق الأولوية في صورة التخفيض في رأس المال وكذلك في صورة عرض الشركة الشراء،

يتمكن حاملو شهادات الاستثمار بحق الحصول على الوثائق بنفس الشروط التي يتمكن بها حاملو الأسهم العادية ويجوز لهم طلب تعيين خبير تصرف. لا يمكن لحاملي شهادات الاستثمار، بهذه الصفة، طلب إدراج مشاريع قرارات في جدول أعمال الاجتماعات العامة، ولا يمكنهم اتخاذ اجراءات جماعية ضد المديرين، في حين يمكنهم اتخاذ اجراءات شخصية، كما يمكنهم في كل الاحيان طلب تعيين خبير تصرف.

يجتمع حاملو شهادات الاستثمار في جلسة خاصة.

تنظر الجلسة الخاصة في حذف حق الأولوية في الاكتتاب في صورة الزيادة في رأس المال نقداً أو في صورة إصدار رقاع قابلة للتحويل إلى أسهم، كما تنظر أيضاً في مشاريع الاندماج.

تدعى الجلسة الخاصة وتنعقد وفق الأحكام المنظمة للجلسة العامة الخارقة للعادة لمساهمين.

يتم إنشاء سندات حق اقراع بنفس نسبة شهادات الاستثمار.

توزع سندات حق الاقراع المنجراً عن الترفيع في رأس المال بين حاملي الأسهم سواء اكتتبوا أم لا بشهادات استثمار وذلك بما يساوي حقوقهم إلا في صورة تنازلهم لفائدة بعض المالكين أو لفائدة واحد منهم.

يجب أن تكون شهادة حق الاقراغ إسمية. ولا يمكن تحويل ملكيتها إلا في حالة الميراث أو الهبة أو في حالة اندماج الشركة أو تقسيمها أو عندما تكون مرفقة بشهادة الاستثمار.

في حالة إحالة شهادة لمالك شهادة حق اقراغ تسترجع تركيبة السهم بصفة كاملة.

في غير صورة الإحالة مثلاً سبق التصيص عليه، لا ينجر عن المسك في الآن نفسه لشهادة الاستثمار ولشهادة حق اقراغ استرجاع تركيبة السهم بصفة كاملة غير أنه يجوز للمسك أن يصرح للشركة بقراره باسترجاع تركيبة السهم.

وفي صورة ما استرجاع السهم تركيبته يجب على المالك أن يقوم بالتصريح المستوجب للشركة ولبورصة الأوراق المالية بتونس ولهيئة السوق المالية.

تمثل شهادة حق الاقراغ الحقوق غير المالية المتعلقة بالسهم. تعطي الحق في الولوج للجلسات العامة والمشاركة في النقاش والتصويت في جميع نقاط جدول الأعمال بما في ذلك تلك المتعلقة توزيع المرابيح. القواعد التي تستثنى حق الاقراغ وتنظمه المنطبقة على الأسهم تتطبق بالمثل على شهادات حق الإقراض.

تعطى كل شهادة حق اقراغ الحق في صوت واحد.

نتائج التصويت:

- تم التصويت على هذه اللائحة بإجماع المساهمين الحاضرين أو الممثليين.

اللائحة الخامسة : تفويض للقيام بإجراءات

تفوض الجلسة العامة كامل الصلاحيات لحامل أصل أو نسخة أو مقتطف من هذا المحضر للقيام بجميع الشكليات القانونية

نتائج التصويت:

- تم التصويت على هذه اللائحة بإجماع المساهمين الحاضرين أو الممثليين.